تأثير العوامل السياسية والصحية في التفاوت التنموي في تونس

رياض بشير(*)

دكتور في الاقتصاد، وباحث في معهد المناطق القاحلة، مدنين – تونس،
ورئيس جمعية التنمية والدراسات الاستراتيجية، مدنين.

مقدمة

تواجه تونس بعد قرابة تسع سنوات من ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011 تحديات جمّة نابعة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة وبخاصة تلك التي تقاسمت مقاعد مجلس نواب الشعب، فلا تزال هناك تخوفات كثيرة لدى الشارع من النجاح في التحدي الاقتصادي والاجتماعي. فإيجاد حلول للتمييز التنموي والتفاوت الجهوي بتونس يعَدّ من الإشكاليات الرئيسية التي يجب على الحكومة مواجهتها بفاعلية، وذلك في ظل إغلاق الكثير من المصانع والمؤسسات الخاصة نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتأثير الوضع الأمني المتدهور في ليبيا، أضف إلى ذلك تذبذب حركة السياحة التي كانت تمثل مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل الوطني التونسي، وبروز ظاهرة الإرهاب، إضافة إلى تأثيرات وباء «كورونا» التي زادت طينة وطأة الأوضاع الاقتصادية بلّة. فاليوم تعَدّ التنمية المحلية المتوازنة وإيجاد مواطن شغل للمعطّلين من العمل من أهم الملفات الشائكة التي تواجهها تونس، إذ لم تفلح كل برامج التنمية في إيجاد الحلول المناسبة لها. ففي الإطار العام للانفتاح والعولمة، من الصعب جدًا أن يقع العدول الفوري عن بعض الاختيارات التي انتهجتها البلاد التونسية منذ زمن؛ لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن تتواصل السياسات المحلية لتنمية الجهات بالطريقة نفسها. وهذا يستوجب القطع مع الحكم العمودي والمسقط إلى الحوكمة أو الحكم الرشيد النابع من الشعب، الذي من المفروض أن يتحمل العبء الأكبر في تحديد الخيارات ورسم التوجهات وإقامة المنوال الجديد للتنمية. فاليوم يعَدّ التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الإشكاليات التي تواجهها تونس، بات أكثر من ضروري إعادة النظر في منوال التنمية المتبع وضرورة تحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس. فمنذ الاستقلال تركزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنُّ أن

(*) البريد الإلكتروني: riadh113med@yahoo.fr

تنميتها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف يؤدي آليًا إلى تنمية الجهات الداخلية. غير أن ذلك لم يحدث، وهذا الأمر لا ينفي تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال على مختلف الصعد من ناحية التجهيزات الأساسية والتمدرس والصحة والسكن والطرقات؛ وهذا أمر طبيعي جدًا خلال حقبة تجاوزت الخمسين سنة، لكن ما هو غير طبيعي بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. اليوم أصبح ضروريًا اعتماد منوال تنمية بديل، كما أنه من النزاهة الاعتراف بأن المنوال التنموي الذي ساد طوال عقود من الزمن أفرز عددًا النقائص وأثبت محدوديته في القدرة على: الرفع من الطاقة الإنتاجية الكامنة، والتقليص من البطالة، وتحقيق التوازن بين الجهات، وإيجاد حلول للتفاوت التنموي وضمان توزيع عادل للثروة. لذلك وجب التأسيس لمقاربة جديدة تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة وتضمن تحقيق أعلى مستويات النمو المستدام وتفتح آفاقًا أرحب للتشغيل وبخاصة لفائدة أصحاب الشهائد العليا وتُمكّن من تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود وترتقي في الآن نفسه بتونس إلى مصاف الدول الصاعدة.

تميزت البلاد التونسية بعد الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية، وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية ومخلفات الاستعمار بالخصوص؛ حيث تركزت الجالية الأوروبية في أخصب الأراضي وفي المدن في الوقت الذي اقتصرت فيه على بعض الضيعات في الوسط والجنوب.

أولًا: المراحل التنموية بتونس

تميزت البلاد التونسية بعد الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية، وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية ومخلفات الاستعمار بالخصوص؛ حيث تركزت الجالية الأوروبية في أخصب الأراضي وفي المدن في الوقت الذي اقتصرت فيه على بعض الضيعات في الوسط والجنوب. هذا الاختلال أفرز خارطة تنموية معتلة متضخمة الرأس في مناطق محظوظة في الشمال والساحل وجسد متهاوٍ في مناطق معدومة ومهمشة في الوسط والداخل. هذه الخارطة إنما هي إرث استعماري قديم عمل على تركيز استثماراته في الساحل والعاصمة وتجاهل بقية المناطق، وهو ما أعادت مختلف السياسات التنموية للدولة الوطنية إنتاجه بأشكال متقاربة على مدى خمسة عقود[1]. شهدت تونس منذ استقلالها توجهات تنموية مختلفة حيث وقع الاهتمام بصفة خاصة بالقطاعين الصناعي والسياحي فتميزت فترة ما بعد الاستقلال

(1) عائشة التايب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية،» في: مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 71.

ببعث أقطاب صناعية ذات أبعاد تنموية شملت أنحاء متعددة من البلاد مثل المعامل الميكانيكية بالساحل، معمل السكر بباجة، المجمع الكيميائي بقابس، معمل عجين الحلفاء بالقصرين، معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة... إلخ. كما أشرفت الدولة على تنمية القطاع السياحي بإحداث نواتات لمناطق سياحية ساحلية. أما بالنسبة إلى القطاع الفلاحي فقد واجه عراقيل كثيرة وبخاصة العقارية منها. وفي هذا الإطار تدخلت الدولة لتنمية المناطق الريفية بإنجازها عدة مشاريع خصوصية. كما أنجزت الدولة بعض التحسينات في ما يخص البنية التحتية وأساسًا الطرقات، بينما لم يقع إضافة خطوط جديدة في ما يخص سكة الحديد.

تاريخيًا، طُرحت مسألة التنمية الجهوية في عدة مراحل وذلك في إطار الدولة الراعية لكن بتوجهات مختلفة:

المرحلة الأولى: امتدت من الاستقلال إلى أواخر الستينيات. تميزت ببناء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد النظام التعليمي والصحي وخوض التوجه الاشتراكي والتجربة التعاضدية. استقلت تونس عن فرنسا عام 1956 وأصبح نظامها في العام التالي جمهوريًا وعين رئيسًا لها الحبيب بورقيبة. اهتمت الدولة خلال هذه الحقبة بتعبئة الفراغ الإداري بعد خروج الاستعمار الفرنسي، فجعلت من أولوياتها بناء إدارة وطنية فعّالة. واعتمدت نموذج التنمية بقيادة القطاع العام، كما تم تطوير الطرق والموانئ وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، وبخاصة الارتقاء بالتعليم ونشره. اعتمدت الدولة تجربة التعاضد التي بدأت مع تولي أحمد بن صالح[2] مهمات كاتب الدولة للتصميم والمالية والتجارة سنة 1960 وبداية الشروع في تطبيق مخططات للتنمية. وقد اعتمد هذا التوجه التنموي الاشتراكي على دمج كل القطاعات ضمن تجربة ارتكزت أساسًا على سياسة التعاضد وبخاصة في القطاعين الفلاحي والتجاري. لكن لم تتمكن هذه التجربة من تحقيق كل أهدافها، كما اتسمت حقبتها بركود الإنتاج الفلاحي وعدم إسهام حركة التصنيع في الحد من التفاوت الجهوي. يمكن الاستنتاج أن توجهات الدولة خلال الستينيات كانت في اتجاه بعث أقطاب تنموية في الداخل، من جهة أخرى، أدى إنشاء المناطق السياحية والمطارات والتجهيزات المصاحبة لها إلى تعزيز الشريط الساحلي. هذه الإنجازات جعلت هذا الشريط منطقة استقطاب وأصبحت العاصمة والساحل والوطن القبلي مناطق جذب سكاني واقتصادي. وقد كان للتجربة التعاضدية الأثر البالغ في اندلاع موجة النزوح والهجرة نحو المدن ـ والعاصمة أساسًا ـ خلال النصف الثاني من الستينيات وبداية السبعينيات. كانت الفكرة الأساسية لهذه التجربة التعاضدية ترتكز أساسًا على التدخل المكثف للدولة لتطوير الاقتصاد. في نهاية الستينيات شهدت تونس مشكلة اجتماعية كبرى تزامنت مع تعمق أزمة قطاع التعاضد الذي واجه معارضة كل الأطراف وبخاصة عند اتخاذ قرار تعميمه سنة 1969 فتم التخلي عنه في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها لفائدة نموذج تنموي تحرري.

---

(2) أحمد بن صالح: سياسي ونقابي تونسي، أمين عام سابق للاتحاد العام التونسي للشغل، أسندت إليه كل الوزارات المتعلقة بالاقتصاد في الستينيات، وهو المشرف الرئيسي على تجربة التعاضد التي عرفتها تونس في تلك الحقبة. في إثر فشل هذه التجربة عزل من مناصبه وحوكم بتهمة الخيانة العظمى. دخل السجن وقضى فيه قرابة العشر سنوات، تمكن من الهرب من السجن سنة 1973 نحو الجزائر، ثم استقر في بعض البلدان الأوروبية. أسس في منفاه حزب حركة الوحدة الشعبية، وقد عاد نهائيًا إلى تونس سنة 2000.

المرحلة الثانية: حقبة السبعينيات: مع دخول الوزير السابق الهادي نويرة[3] الحكومة شهدت تونس انفتاحًا اقتصاديًا برز بخاصة مع دعم الصناعات التصديرية وتدعيم السياحة. وقد كرس هذا النموذج التنموي الاختلال بين الجهات الداخلية والساحلية فانشطرت البلاد التونسية إلى اثنين: مناطق جاذبة مؤهلة للاندماج في العولمة وبالتالي وجب إعدادها لذلك، ومناطق داخلية مهمشة قدرها أن تعيش بالهبات التي تمنحها لها الدولة[4]. خلال هذه الحقبة تم الاهتمام باللامركزية الصناعية منذ سنة 1975 مع إحداث صندوق النهوض باللامركزية الصناعية. في تموز/يوليو 1977 وقع تحديد مناطق تتحصل على امتيازات جبائية ومالية في إطار اللامركزية الصناعية. وقد تم إحداث تقسيم آخر للمناطق المنتفعة سنة 1981 تم تعديله سنة 1986. وقد كان لسياسة المناطق الصناعية أثر محدود في الاستثمار الصناعي. كما عرفت هده الحقبة احتجاجات اجتماعية أدت فيها النقابات دورًا رئيسيًا وبخاصة سنة 1978[5].

البلاد التونسية كسائر دول العالم في ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية وتخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الاستراتيجية الجديدة من جملة ما أدت إليه إلى تآكل الطبقة الوسطى.

المرحلة الثالثة: حقبة الثمانينيات: تميَّزت بإنشاء المندوبية العامة للتنمية الجهوية وثلاثة دواوين للتنمية الجهوية بكل من الجنوب والوسط الغربي والشمال الغربي، وكذلك وضع برنامج التنمية الريفية المندمجة. وقد تميَّزت هذه المرحلة بالتركيز على التنمية الريفية والفلاحية كمحور أساسي في استراتيجية التنمية، وذلك في محاولة لتكريس مبدأ خلق الثروة انطلاقًا من الداخل نحو المركز. وشهدت هذه الفترة واحدة من أبرز تحركات الشعب التونسي التي عُرفت بانتفاضة الخبز[6]

(3) ولد الهادي نويرة في سنة 1911 في مدينة المنستير بالساحل التونسي، شغل منصب الوزير الأول بين سنتي 1970 و1980. شهدت حقبة تولّيه المنصب عدة إصلاحات اقتصادية ذات التوجه الليبرالي كانت ترمي إلى خفض السياسة الجبائية وتحرير الاقتصاد التونسي من التشريعات التي تعيق حركته، كما أصدر قانون أبريل 1972 الذي انتصبت بفضله عشرات المؤسسات الاقتصادية بالبلاد التونسية. يعَدّ نويرة من بين الأشخاص المؤثرين الذين ألغوا الوحدة التي كانت ستقام بين تونس وليبيا سنة 1974، كما كانت علاقته متوترة بالاتحاد العام التونسي للشغل وبخاصة خلال أحداث كانون الثاني/يناير 1978. في إثر أحداث قفصة سنة 1980 تأثرت صحة الهادي نويرة بما حصل وغادر الحكومة.

(4) عمر بالهادي، «من إشكاليات التنمية الجهوية والمحلية،» (بحث منشور عام 2012)، على الرابط: <https://amorbelhedi.wordpress.com>.

(5) وليد حدوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية،» في: مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ص 88.

(6) انتفاضة الخبز هي مجموعة من الأحداث التي عاشتها تونس في بداية شهر كانون الثاني/يناير من سنة 1984. وهي عبارة عن حركة احتجاجية شملت مختلف المناطق كنتيجة مباشرة للقرار الذي اتخذته الحكومة التونسية المتمثل برفع الدعم على العجين ومشتقاته، ومن ذلك الخبز الذي يمثل المادة الغذائية الرئيسية للفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة. وتجسدت هذه الحركة الاحتجاجية في مجموعة من التظاهرات انطلقت من جنوب البلاد وتحديدًا من ولاية قبلي لتمتد إلى منطقتي الجنوب والوسط الغربي قبل أن تتوسع لتشمل مختلف جهات البلاد. لقد أسفرت هذه الحركة الاحتجاجية التي =

التي اجتاحت جميع مناطق البلاد في كانون الثاني/يناير 1984. في هذه الحقبة انغمست البلاد التونسية كسائر دول العالم في ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي[7] الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية وتخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الاستراتيجية الجديدة من جملة ما أدت إليه إلى تآكل الطبقة الوسطى[8]. فتخلي الدولة عن المسألة الاقتصادية أسفر عن دخول الخصخصة من بابها العريض التي تهدف بخاصة إلى تمكين البلدان من تسديد ديونها عبر بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو نقل ملكيتها لمصلحة الدائنين. واستمر الاقتصاد في هاته الحقبة بأزمات خاصة خلال الحقبة 1982 ـ 1986، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري خلالها 8.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع الدين الخارجي إلى 56 بالمئة.

المرحلة الرابعة: من بداية التسعينيات إلى اندلاع الثورة: تميزت بالمواظبة على تطبيق برنامج التكيف الهيكلي وبالتشجيع على الخوصصة التي شملت عددًا مؤسسات القطاع العام وبخاصة تلك التي تعيش صعوبات مالية أو المفلسة منها أو الصغيرة[9]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوساطة بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلية وامتيازات الاستثمار الداخلية كانت محصورة في العائلات والأوساط المقرّبة من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وهو ما جعل الاقتصاد التونسي ينتقل من هيمنة الدولة إلى احتكار لمقدرات البلاد من طرف عائلات متنفذة سياسيًا وتحمي نفسها بالأجهزة الأمنية. وقد انعكست هذه المحسوبية على نسق الاستثمار في تونس، ففي حين مثل مجموع الاستثمارات 30 بالمئة من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1983 و1986 فإنه لم يتجاوز نسبة 25 بالمئة بين سنتي 1996 و2003 رغم انتهاج سياسات تحررية كان يفترض أن تشجع نسق الاستثمار[10]. وقد تميَّزت سنة 1994 بعودة إلى تقسيم الجهات في إثر صدور مجلة الاستثمارات سنة 1993 التي أحدثت نظامًا جديدًا للحوافز يعتمد على التنمية الجهوية. كما أن قانون 2008 يقسم معتمديات الجمهورية إلى ثلاث مجموعات بالنظر إلى مستوى التنمية الذي بلغته. كما تم سنة 1994 المصادقة على مجلة التهيئة الترابية والتعمير. وقد تميزت هذه الحقبة كذلك بتوقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 وإعداد الاقتصاد التونسي لذلك على مدى 12 سنة (1996ـ2008). ونتجت من هذه الاتفاقية إرساء منطقة التبادل الحر للمنتوجات الصناعية منذ كانون الثاني/يناير 2008 نتج منه المزيد من اندماج الاقتصاد التونسي في العولمة

= استمرت لمدة لا تقل عن العشرة أيام عن سقوط قرابة 143 قتيلًا و400 جريح، هذا علاوة عن مئات المعتقلين. ولم تتوقف هذه الحركة إلا بعد أن اتخذ الرئيس الحبيب بورقيبة قرارًا يتم بموجبه إرجاع الأسعار إلى ما كانت عليه.

(7) برنامج التكيُّف الهيكلي: بدأ العمل به سنة 1986 وذلك في إثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي عرفتها البلاد وأدّت بها إلى الإفلاس ونتج من ذلك تدخل البنك الدولي من خلال تقديمه إعانات مشروطة وتتمثل بالخصوص في الخوصصة والانفتاح مقابل تقديم المعونات المالية.

(8) حسين الديماسي، «الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس،» في: مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ص 149.

(9) سالم لبيض، «ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس،» **المجلة الجزائرية في الإنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، العدد 22 (2003)، ص 39ـ63.

(10) حدوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية،» ص 110.

وهو ما حتم تقسيم البلاد إلى نصفين: تونس الساحلية حيث تتجلى الدينامية الاقتصادية وإبرازها وكأنها الوحيدة القادرة على الاندراج في النظام العالمي. أما تونس الداخلية التي لا تملك الموارد فقدرها الإعانة من طريق مساعدة الدولة للسكان على تحسين أوضاعهم الحياتية عبر آلية إعادة التوزيع. خلال هذه الحقبة برزت معاناة خرجي الجامعات بعدما وصلت نسبة البطالة إلى 15 بالمئة سنة 1999. وعلى الرغم من استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الاستثمار المحلي الخاص لم يزد إلا بنسبة قليلة من 12.3 بالمئة سنة 1997 إلى بالمئة 14.2 سنة 2007. كما تدهورت عدة مؤشرات نتج منها صعوبة الوضع الاجتماعي. وأدت السياسات التنموية المعتمدة في السنوات 1984 – 2000 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.4 بالمئة خلال الحقبة وهذا يعدّ مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالبلدان المنافسة، إلا أنه يتضمن عددًا من النقائص كون عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية وبخاصة منذ أواخر التسعينيات. وبالإمكان هنا القيام بتقييم بسيط للسياسة الجهوية من خلال دراسة توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة في الجهات، ومن أهم نتائجها التي تغطي الحقبة الممتدة من 1992 إلى 2010 نجد أن 94.56 مليار دينار تم تحقيقها، تم توجيه 73 بالمئة منها لمصلحة 14 ولاية ساحلية (70 بالمئة من السكان) و27 بالمئة وجهت إلى 10 ولايات داخلية. كما أن طريقة توزيع الاستثمار بحسب القطاع (قطاع عام وقطاع خاص) توضح بعض النقاط؛ فالاستثمار الخاص موجَّه بالأساس إلى الجهات الساحلية، 76.7 بالمئة مقابل 23.3 بالمئة للجهات الداخلية. ويفسر هذا التوجُّه الترابي للاستثمار بوجود عناصر قرب مفيدة (مزودون، حرفاء، شركات مناولة، مناخ استثمار مناسب، خدمات موجهة إلى الخواص والمؤسسات التي تكون أكثر انتشارًا وأكثر تنوعًا في المدن الكبرى الساحلية.

الشكل الرقم (1)
معدل الاستثمارات العمومية
والخاصة بولايات تونس خلال الحقبة 1992ـ2010

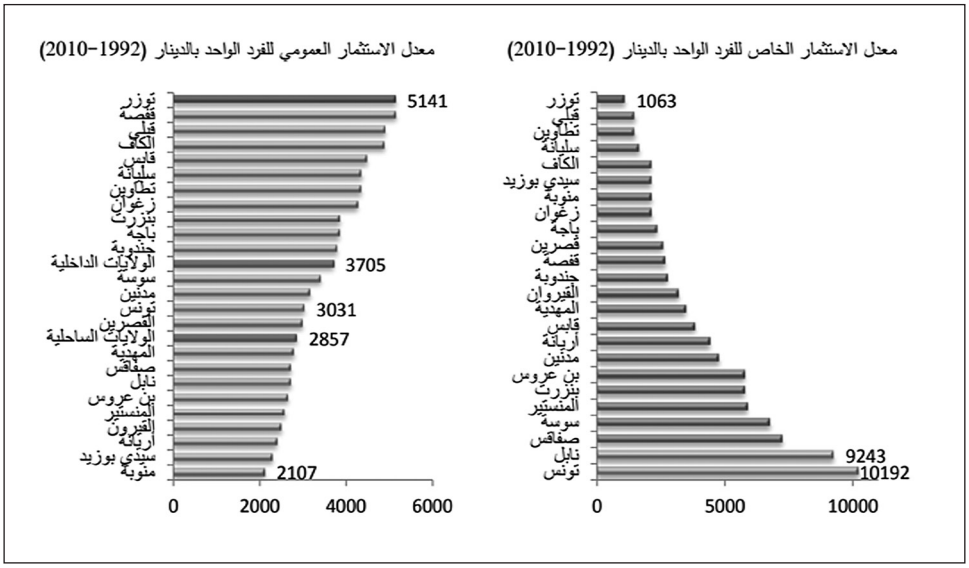

شهد الوضع الاجتماعي المتعلق بالفقر اهتمامًا من الدولة خلال هذه الحقبة، غير أن نتائجه لم تكن بقدر الهالة الإعلامية التي ضخمت الإنجازات. خلال هاته الحقبة حصل انخفاض رهيب للقدرة الشرائية للمواطن التونسي لأسباب جمة، أهمها عدم ملاءمة ارتفاع الأجور لنسبة التضخم، وكذلك انتشار البطالة من جراء انخفاض الاستثمار الناجم عن فشل السياسات التنموية عمومًا ولا سيما في ما يتعلق بتنمية المناطق الأشد فقرًا، وهو ما أدى خلال السنوات الأخيرة إلى تقلص الطبقة الوسطى وتغيير التركيبة الاجتماعية في تونس. بناء هذه الطبقة الوسطى كان ضروريّا لتحقيق الاستقرار ولتمكين الصناعة المحليّة من سوق داخليّة تتيح لها تسويق إنتاجها. وخلال السنوات الأخيرة برزت في تونس ظاهرة جديدة وخطيرة لم تكن موجودة في العقود الماضية، وهي بروز طبقة ثرية جدًا تمثل خطرًا على توزيع الثروة. وكشف حسين الديماسي[11]، أن هذه الفئة هي المضاربون والمحتكرون، وبخاصة في المهن الحرّة، والمهربون وبعض الأطباء والمحامين، ملاحظًا أن هذه الفئة تفشت أكثر فأكثر وثرواتها غير عادية. مضيفًا أن هذه الظاهرة ساهمت في إحداث خلل كبير في المجتمع التونسي، من ذلك القضاء على الطبقة الوسطى وإحداث طبقية وتعمُّق الهوّة بصورة غير مقبولة بين الأثرياء والفقراء.

خلال السنوات الأخيرة برزت في تونس ظاهرة جديدة وخطيرة لم تكن موجودة في العقود الماضية، وهي بروز طبقة ثرية جدًا تمثل خطراً على توزيع الثروة. وكشف حسين الديماسي [...] أن هذه الفئة هي المضاربون والمحتكرون، وبخاصة في المهن الحرّة، والمهربون وبعض الأطباء والمحامين.

تؤكد هذه المعطيات الرسمية إذًا ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن وتراجع نسبة الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتفنن في الاستثمار السياسي في تلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية المعتمدة في احتواء ظاهرة الفقر. ولكن خارج دوائر التباهي الرسمي المعلن كان الفقر يتجلى كمعطى هيكلي يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعيش لقواعد عريضة من سكان المناطق، وبخاصة الداخلية منها، حيث كان الحديث عن تدهور المقدرة الشرائية لدى الجميع ولدى ضعاف الحال بوجه خاص يستشري من يوم إلى آخر[12]. خلال عام 2010 وقعت تعديلات شملت منهجية احتساب الفقر لجعلها أكثر ملاءمة للمعايير الدولية المعمول بها وأبرزت نتائج المسح أن نسبة الفقر تبلغ 15.5 بالمئة سنة 2010، ويعَد الفرد فقيرًا حين لا يتجاوز مستوى استهلاكه السنوي خط الفقر المحدد بـ1277 دينارًا للفرد الواحد في

(11) في تصريح لحقائق أون لاين، في 18 آب/أغسطس 2016.

(12) التايب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية،» ص 57ـ85.

المدن الكبرى، مقابل 820 دينارًا في الوسط غير البلدي. كما قُدّرت نسبة الفقر المدقع بـ 4.6 بالمئة خلال سنة 2010، بينما حُدّد خط الفقر المدقع بقيمة 757 دينارًا في المدن الكبرى و571 دينارًا في الأرياف.

الجدول الرقم (1)
معدل الإنفاق السنوي بحسب الشرائح خلال سنتي 1995 و2005

2005			1995		
معدل الإنفاق السنوي للفرد (بالدينار)	النسبة (بالمئة)	الطبقة الوسطى	معدل الانفاق السنوي للفرد (بالدينار)	النسبة (بالمئة)	الطبقة الوسطى
< 400	3.8		< 400	16.2	
400-585	7.7		400-600	17.7	63.2 بالمئة
955ـ585	19.5	81.1 بالمئة	600-800	15.7	
1510 ـ 955	26.3		800-1200	20.1	
2250 ـ 1510	20.3		1200-1600	11.7	
4000 ـ 2250	15		1600-2400	10.7	
>4000	7.4		2400-3600	5	
الجملة	100		>3600	2.9	
			الجملة	100	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

وبخصوص التوزيع الجهوي لمستوى الفقر فقد بلغت نسبته في تونس الكبرى نحو 9.1 بالمئة مقابل 10 بالمئة في الشمال الشرقي و8 بالمئة في الوسط الشرقي، لتتعمّق هوّة الفقر بصورة جلية في الوسط الغربي بنسبة 32.3 بالمئة، والشمال الغربي بنسبة 25.7 بالمئة، والجنوب الغربي بنسبة 21.5 بالمئة، والجنوب الشرقي بـ 17.9 بالمئة.

المرحلة الخامسة: حقبة ما بعد ثورة 2011: تركزت الجهود التونسية خلال السنوات الأولى من مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي في التحديات السياسية أساسًا. وكان أداء تونس في هذا الصدد إيجابيًا في العموم، إذ تمكنت الدولة من تثبيت أركان المكتسبات الديمقراطية رغم التحديات المتصلة بالاستقطاب السياسي حول الهوية والقضايا الدينية، وصعود انعدام الأمان وتزايده من جرّاء الهجمات التي شنتها جماعات متطرفة، وحتى خيبة الأمل العامة للناخبين من النخب السياسية القائمة. لكن المكتسبات على الصعيد السياسي جاءت مقابل انتكاسات اقتصادية.

الجدول الرقم (2)
نسبة الفقر في تونس سنة 2010 (بالمئة)

	نسبة الفقر			نسبة الفقر المتقع		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010
المجموع	32,4	23,3	15,5	12	7,6	4,6
الوسط						
المدن الكبرى	21,5	15,4	9	4,3	2,2	1,3
وسط شبه حضري	32,5	22,1	14	10,5	6,5	2,9
وسط غير حضري	40,4	31,5	22,6	19,1	13,4	
الجهة						
المدن الكبرى	21	14,6	9,1	4,3	2,3	1,1
الشمال الشرقي	32,1	21,6	10,3	10,5	5,4	1,8
الشمال الغربي	35,3	26,9	25,7	12,1	8,9	8,8
الوسط الشرقي	21,4	12,6	8	6,4	2,6	1,6
الوسط الغربي	49,3	46,5	32,3	25,5	23,2	14,3
الجنوب الشرقي	44,3	29	17,9	17,5	9,6	4,9
الجنوب الغربي	47,8	33,2	21,5	21,7	12,1	6,4

المصدر: المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك وظروف عيش الاسر لسنة 2010–المعهد الوطني للإحصاء

ساهمت السياسات التنموية المتبعة خّلال العقود الماضية في تفاقم ظاهرة التفاوت التنموي بين الجهات حيث تم اعتماد تمشٍّ مركزي يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجهوية ولا يسمح باستغلال وتوظيف الثروات المتوافرة فيها، وكذلك من دون تشريك فعلي وكافٍ للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهياكل المهنية على المستوى الجهوي والمحلي في بلورة التوجهات والسياسات التنموية. إلا أن الملاحَظ بعد الثورة أن التنمية الجهوية لم تحقق تغييرًا كبيرًا مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وذلك لعدة أسباب، منها التعطيلات وبطء العمل الإداري والفوضى الأمنية والإشكاليات العقارية. نتج من هذا الوضع تدهور وضع الطبقة الوسطى وتفاوت واضح لنسبة الفقر بين الجهات، وهو ما نستنتج منه تفاوتًا في عدد العائلات الوسطى بين الجهات. هذا الأمر أسفر عن بروز عدة احتجاجات في كثير من الولايات الداخلية من الجمهورية، وهو الأمر الذي يزيد في عراقيل الاستثمار في هاته المناطق. وتعَدّ إعادة دينامية الجهات الداخلية ذات الأولوية ضرورية لاستمرار نمو الاقتصاد التونسي، وفي الوقت نفسه وضع سياسة جهوية تولي تمييزًا إيجابيًا للمناطق الداخلية. والواقع أن توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة خلال سنوات 2011 ـ 2015 يبين أنه حينما تنخفض الاستثمارات في المناطق المفضلة فهي تنخفض آليًا في المناطق المحرومة.

في هذا الإطار وبهدف الاهتمام أكثر بالجهات الداخلية كان من ضمن الركائز الأساسية لعملية اللامركزية تصحيح التفاوت الجهوي من خلال مبدأ «التمييز الإيجابي» الذي نص عليه الفصل

12 من الدستور والذي أكد أن الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادًا إلى مؤشرات التنمية واعتمادًا على مبدأ التمييز الإيجابي. هدفت هذه العملية إلى توفير توزيع عادل (وليس متساويًا) للموارد من ميزانية الدولة لدعم القدرات البشرية والإدارية، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى توفير الفرص المنصفة لكل التونسيين، بمعزل عن أماكن سكنهم.

الشكل الرقم (2)
مناطق التنمية الجهوية في تونس

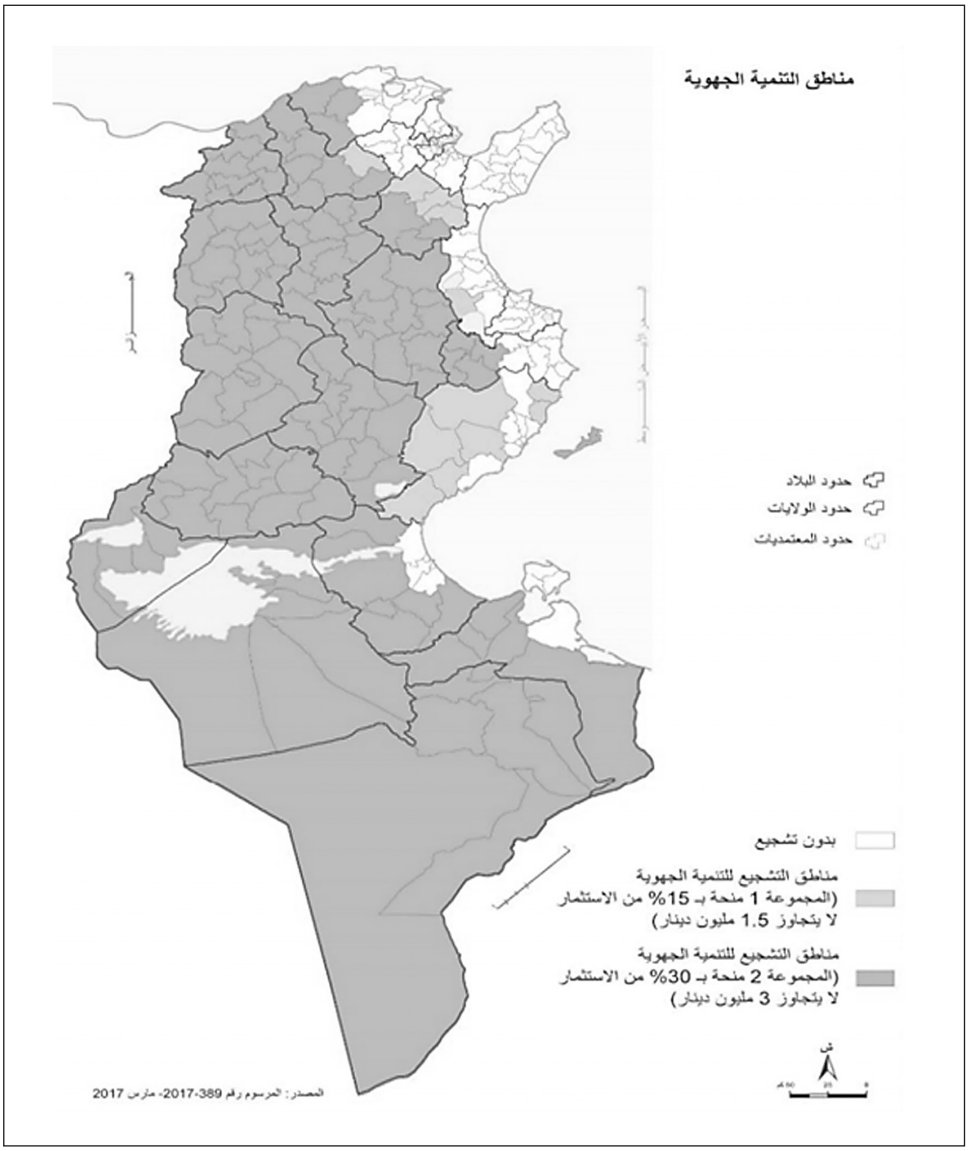

بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي للعائلات المتعلقة منها بالفقر، وقعت خلال 2015 تعديلات شملت منهجية احتساب الفقر من طرف المعهد الوطني للإحصاء لجعلها أكثر ملاءمة للمعايير الدولية المعمول بها، وأبرز نتائج المسح أن نسبة الفقر بلغت 15.2 بالمئة. ويعَدّ الفرد فقيرًا حين لا يتجاوز مستوى استهلاكه السنوي خط الفقر المحدد بـ 1706 دينارًا للفرد الواحد مع ملاحظة أن خط الفقر في الوسط غير البلدي يقدر بـ 1501 دينارًا.

الجدول الرقم (3)
معدل الإنفاق السنوي حسب الشرائح والجهة خلال سنة 2015

الشريحة	إقليم تونس	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	وطني
أقل من 500 د	0,0	0,0	0,3	0,0	0,1	0,4	0,0	0,1
من 500 د إلى 750 د	0,0	0,4	1,8	0,4	3,3	0,6	0,3	0,8
من 750 د إلى 1000 د	0,2	1,5	4,6	1,7	5,7	1,5	1,8	2,1
من 1000 د إلى 1500 د	1,9	7,1	16,4	4,9	18,6	10,4	9,7	8,1
من 1500 د إلى 2000 د	5,5	14,4	20,4	9,3	19,9	15,2	17,3	12,5
من 2000 إلى 3000 د	20,5	32,3	27,7	25,0	27,4	30,6	32,6	26,4
من 3000 إلى 4500 د	28,7	24,6	18,8	26,8	17,2	23,9	24,3	24,5
4500 د فما فوق	43,2	19,8	10,1	31,9	7,8	17,3	14,0	25,4
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

خلال سنة 2015 بلغت نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم الفردي السنوي عن 500 دينار ما يقارب 0.1 بالمئة ونسبة السكان الذين ينفقون بين 500 و750 دينارًا 0.8 بالمئة، والسكان الذين ينفقون بين 750 و1000 دينار 2.1 بالمئة، والسكان الذين ينفقون بين 1000 و1500 دينار 8.1 بالمئة، وهي الشرائح الأربع الأولى ومجملها 11.1 بالمئة. كما بلغت نسبة السكان الذين ينفقون بين 1500

و2000 دينار 12.5 بالمئة والسكان الذين ينفقون بين 2000 و3000 دينار 26.4 بالمئة والسكان الذين ينفقون بين 3000 و4500 دينار 24.5 بالمئة. وبالتالي فإن نسبة السكان الذين ينفقون بين 1500 و4500 دينار بلغت 63.4 بالمئة، واعتمادًا على مستوى الفقر الذي أقره المعهد نفسه (15.2 بالمئة من مجمل السكان) فإنّ نسبة الطبقات الوسطى لا يمكن أن تتجاوز في كل الأحوال 63.4 بالمئة.

الشكل الرقم (3)
خريطة تبرز نسبة التفاوت في الفقر بين
ولايات الجمهورية التونسية خلال سنة 2015

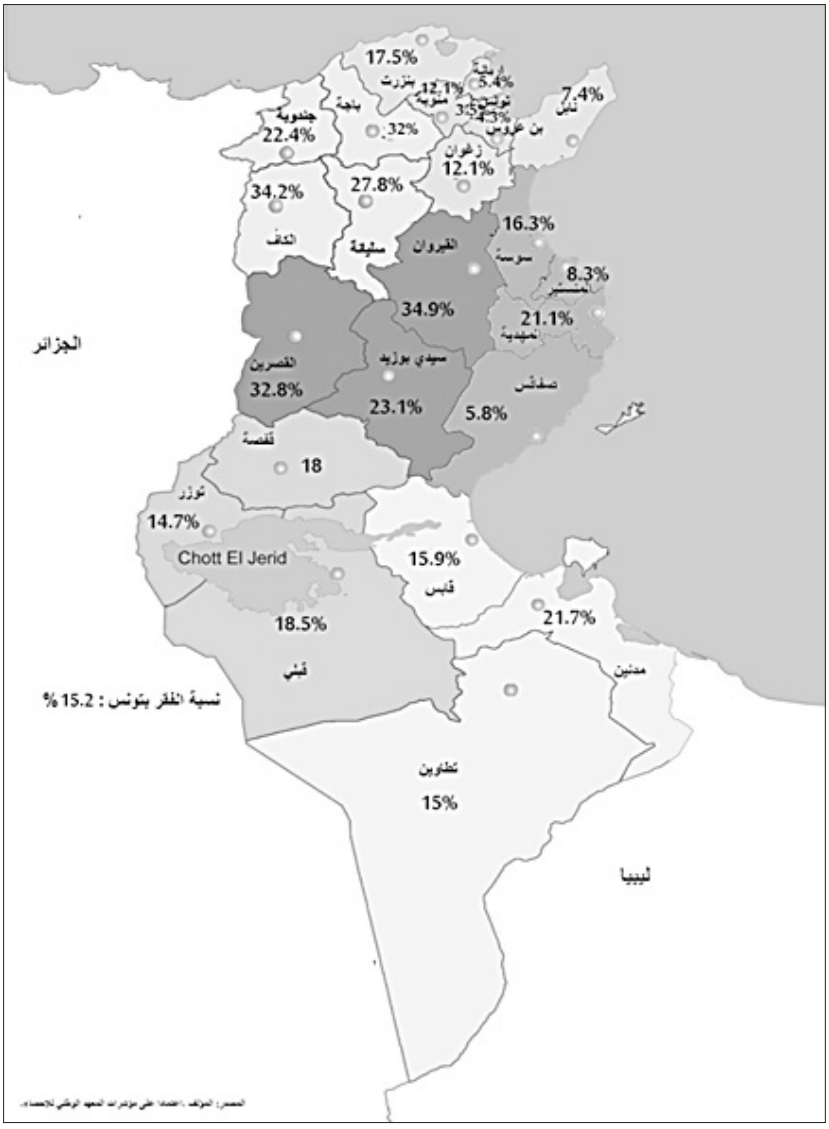

عانت الطبقة الوسطى في تونس كثيرًا في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمة الاقتصادية وتدهور القدرة الشرائية واستفحال البطالة وغلاء المعيشة، وهو ما يطلق صفارة الإنذار لأن تآكل الطبقات الوسطى يمثل خطرًا كبيرًا على ترابط المجتمع التونسي وتماسكه.

ثانيًا: الوضع الاقتصادي الحالي في تونس

ـ تأثيرات وباء كورونا

اندلعت الثورة في تونس نتيجة مجموعة من المشكلات المتراكمة، ولعل أبرزها المشكلات الاقتصادية المتمثلة بارتفاع نسبة البطالة وغلاء الأسعار التي أثقلت كاهل المواطن ليجد نفسه أمام باب مغلق. اليوم وبعد مرور نحو عشر سنوات على الثورة، ومن خلال اطلاعنا على التطورات الاقتصادية ما بعد الثورة، فإننا نستنتج أن الوضع بقي على حاله، بل شهد تراجعًا، وهو ما أضفى حالة استياء كبيرة جدًا في صفوف الشعب التونسي. فالبطالة زادت متأثرة بالوضعين الداخلي والخارجي والوضع الصحي العالمي (فيروس كورونا). وبحسب معطيات البنك المركزي التونسي فقد زاد العجز التجاري لتونس إلى مستوى قياسي عند نحو 19 مليار دينار. وارتفعت الواردات (20 بالمئة) إلى 60 مليار دينار. وبين 2011 و2018 زاد الإنفاق العام كثيرًا، من 24 بالمئة إلى 30 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، في حين زادت العوائد الضريبية بنسب أقل كثيرًا، من 23 بالمئة إلى 25 بالمئة على مدار الحقبة نفسها. نتيجة لهذا، زادت معدلات العجز في القطاع العام، ولا سيما أثناء الآونة الأخيرة (2015 ـ 2018)، حيث فاقت 5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في كل عام من الأعوام. ومع التمويل من الدين المحلي والأجنبي، أدى هذا إلى إبعاد الاستثمارات المحلية، وإلى ارتفاع كبير في الدين العام، الذي زاد من 40 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 73 بالمئة منه عام 2018.

وعلى التوازي، فإن الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، بتمويل من الدين الأجنبي، دفع بالدين الخارجي من نحو 40 إلى 85 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019. إذا استمرت الديون في الارتفاع بهذه المعدلات، فلن يقتصر الأمر على استمرار سداد الفوائد في الحلول محل النفقات العامة الأخرى، إنما قد يحدث أيضًا تراجعات أكبر في سعر العملة، وتضخم، ونتيجة لهذا قد يحدث تدنٍّ في مستويات المعيشة. وعاجلًا أو آجلًا، سوف يصبح الدين الخارجي غير مستدام، وسوف تفرض الأسواق المالية تعديلات مؤلمة وجبرية في الموازنات المالية والخارجية[13]. وسجلت سنة 2020 التي كان ينبغي أن تكون سنة انتعاش الاقتصاد الوطني، انعكاسًا سلبيًا للمؤشرات الظرفية وبخاصة بداية من شهر آذار/مارس، نتيجة تداعيات وباء كوفيد ـ 19، بما يشير إلى هبوط حاد للنمو الاقتصادي وبالتالي مراجعة التوازنات الاقتصادية والمالية الجملية. وبالفعل، تسبب هذا الوباء في تعطل غير مسبوق للاقتصاد شمل على حّد السواء العرض والطلب ولا سيَّما ذلك المتأتي من منطقة اليورو. اقتصر النمو الاقتصادي الوطني على 1 بالمئة في سنة 2019. ويعود هذا

(13) إسحاق ديوان، أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة باريس للعلوم والآداب، مبادرة الإصلاح العربي، 2019.

المستوى الذي يظل ضعيفًا إلى تراكم عوامل غير ملائمة، سواء داخلية أو خارجية، أثرت في القيمة المضافة لكثير من قطاعات النشاط وبخاصة ضعف الطلب الخارجي المتأتي من منطقة اليورو الذي أضرّ بالصناعات المعملية الموجهة للتصدير وانخفاض محصول زيت الزيتون، وذلك علاوة على الصعوبات على مستوى قطاع المحروقات. وعلى هذا الأساس، سجلت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري تطورًا ضعيفًا بلغ 8.0 بالمئة في سنة 2019 مقابل 3.11 بالمئة في العام السابق، تبعًا لانخفاض إنتاج الزيتون الذي تراجع إلى نحو 700 ألف طن من الزيتون خلال موسم 2018 ـ 2019 أي ما يعادل 140 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 325 ألف طن في الموسم السابق (2016 ـ 2017). وقد أمكن تعويض هذا الانخفاض بفضل المستوى القياسي لإنتاج الحبوب (23.8 مليون قنطار مقابل 14.1 مليون في الموسم المنقضي). وهكذا، لم يساهم القطاع إلّا بـ 1.0 نقطة مئوية من النمو الاقتصادي في سنة 2019 مقابل 1.1 نقطة في سنة 2018.

في المقابل، سجلت القيمة المضافة للصناعات المعملية انخفاضًا بـ 7.0 بالمئة في سنة 2019 مقابل +1.1 بالمئة في العام السابق. وفي المقابل، عرفت الصناعات الكيميائية انتعاشة (4.3 بالمئة مقابل -3 بالمئة). وواصلت الصناعات غير المعملية من ناحيتها التراجع، أي بمعدل 1.8 بالمئة خلال سنة 2019 مقابل ـ1.7 بالمئة في العام السابق تبعًا لانخفاض إنتاج المحروقات. وبالفعل، حافظ نشاط قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي على مساره التنازلي (ـ1.8 بالمئة مقابل ـ1.3 بالمئة في سنة 2018) نتيجة النفاد الطبيعي لأهم الحقول وضعف النشاط الاستكشافي والتنقيب فضلًا عن تعاقب التوقفات الفنية في بعض الحقول. وشمل الانخفاض إنتاج النفط الخام الذي اقتصر على 664.1 ألف طن مقابل 796.1 ألف طن في سنة 2018، وكذلك إنتاج الغاز الطبيعي الذي تراجع إلى 554.1 كيلو طن بما يعادله من النفط مقابل 763.1 كيلو طن قبل سنة. ومن جانبه، عرف قطاع البناء والهندسة المدنية انخفاضًا بـ 4,0 بالمئة في سنة 2019 مقابل ارتفاع بـ 5.0 بالمئة في العام السابق.

في المقابل، عرف القطاع المنجمي انتعاشة مهمة (1.21 بالمئة مقابل ـ1.17 بالمئة في سنة 2018) تبعًا لارتفاع إنتاج الفسفاط ليبلغ 1.4 ملايين طن، وهو مستوى يظل رغم ذلك بعيدًا من الكميات المنتجة في سنة 2010، أي 8 ملايين طن. وعلى هذا الأساس، سجل المؤشر العام للإنتاج الصناعي انخفاضًا بـ 1.3 بالمئة في سنة 2019 مقابل ـ5.0 بالمئة قبل سنة. يعود هذا التطور إلى تراجع إنتاج الصناعات المعملية (ـ5.3 بالمئة) وبخاصة في قطاعات النسيج والملابس والجلود (ـ5.3 بالمئة) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (ـ2 بالمئة)؛ كما يعود إلى الانخفاض المسجل على مستوى استخراج منتوجات الطاقة (ـ 8.7 بالمئة).

وفي ظل سياق اقتصادي متسم بإصلاحات هيكلية محدودة وأداء اقتصادي ضعيف ومقترن بتزايد الشريحة العمرية من السكان النشطاء وارتفاع مطالب الشغل الإضافية، حافظت نسبة البطالة على مستوى مرتفع ولا سيما لجهة خريجي التعليم العالي الذين ما زالوا يمثلون الفئة الأكثر تضررًا على الرغم من انخفاض نسبة بطالتهم (27.8 بالمئة في سنة 2019 مقابل 28.8 بالمئة في العام السابق)، وذلك من جراء عدم التوافق بين التكوين المحصل وحاجات سوق العمل، وهو ما يخلق اختلالًا هيكليًا بين العرض والطلب في التشغيل. وفي ما يتعلق بصافي إحداثات الشغل، فقد

تضاعف ليتنقل من نحو 28 ألف موطن شغل في سنة 2018 إلى قرابة 59 ألف موطن شغل في سنة 2019، وذلك بالخصوص بفضل انتعاشة صلب القطاعات التي عرفت فقدانًا لمواطن الشغل في سنة 2018. وفي هذا الإطار، شهد قطاع الفلاحة والصيد البحري انتعاشة متواضعة مع إحداث 5.2 ألف موطن شغل عقب سنتين متتاليتين من فقدان مواطن الشغل (ـ 12.2 ألف موطن شغل في سنة 2017 وـ14.2 ألف موطن شغل في سنة 2018)، وذلك بدعم من محصول الحبوب الجيد خلال موسم 2018 ـ 2019. كما سجل قطاع الصناعات الاستخراجية (مناجم وطاقة) إحداث 8.5 ألف موطن شغل في سنة 2019 مقابل فقدان 1.0 ألف موطن شغل في العام السابق، وذلك بالتوازي مع تزايد الإنتاج الوطني من الفسفاط الخام (1.4 ملايين طن مقابل 8,2 مليون طن قبل سنة). أما الصناعات المعملية، فقد اقتصر صافي إحداثات الشغل على 6,3 ألف موطن شغل مقابل 7.8 ألف في سنة 2018. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى فقدان مَواطن شغل في صناعات النسيج والملابس والجلود (ـ1.12 ألف مقابل 1.9 ألف) التي تضررت من تراجع الطلب الخارجي المتأتي من منطقة اليورو، مقابل انتعاش صافي إحداثات الشغل في قطاع الصناعات الغذائية (11 بالمئة مقابل ـ7.1 بالمئة). وبخصوص قطاع الخدمات، فقد بلغ صافي إحداثات الشغل 2.32 ألف موطن شغل مقابل 7.10 ألف في سنة 2018. وشمل الارتفاع أغلب القطاعات باستثناء قطاع التجارة (ـ6.13 ألف مقابل ـ8.7 ألف). وواصل قطاع السياحة، على وجه الخصوص، إحداث مواطن شغل في سنة 2019 وإن بنسقٍ أقل سرعة من العام السابق؛ وهو ما يعكس انتعاشة النشاط في هذا القطاع بدأت منذ سنة 2017. وعلى صعيد توزيع البطالة بحسب الجنس، فإنه يظهر تفاوتات جوهرية بين الإناث والذكور مع نسب بطالة بلغت 7.21 بالمئة و1.12 بالمئة على التوالي في سنة 2019، مقابل 9.22 بالمئة و5.12 بالمئة في العام السابق. كما أن توزيع البطالة بحسب الجهات يظهر تباينًا بين الأقاليم وبين مختلف الولايات في الإقليم نفسه. وبالفعل، وكما كانت الحال في سنة 2018، ظلت البطالة في جهات غرب البلاد أعلى من شرقها وأكثر حدة في الجنوب منه في الشمال. وعلى هذا الأساس، بلغت نسبة البطالة مستويات أدنى من المعدل الوطني في مناطق الوسط الشرقي (10.2 بالمئة) والشمال الشرقي (10.6 بالمئة)، في حين تجاوزت هذا المعدل في مناطق الجنوب الغربي والجنوب الشرقي (24.8 بالمئة و22.2 بالمئة على التوالي) والشمال الغربي (20.3 بالمئة) والوسط الغربي (17.5 بالمئة) وكذلك في إقليم تونس الكبرى (15.9 بالمئة).

وبالنسبة إلى سنة 2020، كانت التقديرات الأولية تشير إلى تحسن النمو، بيد أن ظهور وباء كورونا الذي مثل تحديًا جديدًا للاقتصاد الوطني سيكون له وقع سلبي على النمو الاقتصادي. ومن المنتظر أن تشمل تداعيات الأزمة مختلف القطاعات على غرار السياحة والنقل الجوي والبحري، وعلى وجه الخصوص أهم القطاعات التصديرية المتضررة من تراجع الطلب الخارجي واضطرابات سلاسل التزود. كما سيشمل الانخفاض القطاعات الموجهة نحو السوق الداخلية نظرًا إلى تعطل الجهاز الإنتاجي نتيجة إجراءات الحجر الصحي والشكوك المحيطة بانتشار الوباء. وبالنسبة إلى سنة 2021، سيكون لتراجع النشاط الاقتصادي تبعًا لانتشار وباء فيروس كورونا آثار سلبية بالتأكيد في سوق العمل.

وفي هذا السياق، اتخذت الدولة جملة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية قصد الحفاظ على مواطن الشغل وضمان مرتبات الأجراء ومنها بالخصوص إحداث خط تمويل في شكل مساعدات لمصلحة الأجراء في بطالة فنية وتمويلات استثنائية في شكل منح لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة، فضلًا عن تأجيل دفع أقساط القروض البنكية. كما تم إقرار تدابير أخرى للحفاظ على النسيج الاقتصادي واستدامة الشركات، ولا سيّما الصغرى والمتوسطة والمهن الحرة، على غرار تأجيل دفع الأداءات وأقساط الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والديون لدى المؤسسات البنكية والمالية وكذلك إعادة جدولة الديون الجبائية والديوانية. وأدّت الوعود الزائفة، حول التقدم الاقتصادي، إلى تجدّد الإحباط الشعبي والاحتجاجات في نهاية المطاف في صفوف الشبان التونسيين.

عاشت تونس سنة 2021 صعوبات بسبب وباء كورونا، فالحجر الصحي وانخفاض الإنتاج أديا إلى زيادة في معدل البطالة، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المالي إلى 19.2 بالمئة مقابل 15.2 بالمئة حاليًا. وهذا سيؤدي إلى انخفاض مستوى دخل نحو 475,000 فرد ووضعهم تحت خط الفقر. وبغضّ النظر عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، فإن تغييرات جوهرية ستعرفها خيارات تونس التنموية بعد انتهاء الأزمة الحالية، حيث من المنتظر عودة الدولة إلى التدخل بقوة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة كالصناعات الدوائية والطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة والرقمنة والبحث العلمي والصحة... تدخُّل الدولة التونسية في المجال الاجتماعي لن يقتصر عن تعميم التغطية الاجتماعية وتطوير أنظمة التقاعد والتكافل والتضامن، بل سيشمل تطوير منظومة التكوين والتشغيل وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أزمة الكورونا غيرت خارطة العالم حتمًا، ومن يريد التموقع من جديد عليه الاستعداد الجيد والانضباط والجدِّ في التعاطي مع الآثار السلبية لهذه الجائحة.

خاتمة

يعَدّ التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الإشكاليات التي تواجهها تونس، فاليوم بات أكثر من ضروري إعادة النظر في منوال التنمية المتبع وضرورة تحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس بالاستئناس بالتجارب المسجلة في بعض البلدان النامية والمتقدمة. فمنذ الاستقلال تركزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنُّ أن تنميتها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف تسفر بصفة آلية عن تنمية الجهات الداخلية، غير أن ذلك لم يحدث، وهذا الأمر لا ينفي تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال على مختلف الصعد من ناحية التجهيزات الأساسية والتمدرس والصحة والسكن والطرق. وهذا أمر طبيعي جدًا خلال حقبة تجاوزت الخمسين سنة، لكن ما هو غير طبيعي بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. فالتنمية الجهوية أو المحلية لا تقتصر على خلق مَواطن شغل أو بعث بعض المشاريع أو المرافق ولا تقتصر على تحقيق معدلات نمو وطنية إيجابية وإنما أساسًا في مقاومة الإقصاء والتهميش وتوزيع الثروة بصفة عادلة بين مختلف الولايات، وهو ما يسفر عن توفير مَواطن الشغل وإنشاء التجهيزات الأساسية والاقتصادية وبعث المرافق الاجتماعية.

اليوم تعيش تونس أزمة اقتصادية واجتماعية بسبب وباء كورونا، الذي أصبح يمثل تهديدًا جديدًا للاقتصاد التونسي. ونشدد هنا على تدخّل الدولة بقوة لانعاش الاقتصاد وحماية المؤسسات من الإفلاس. من هنا يجب على الدولة إعادة تحديد دورها في المنظومة الاقتصادية وإعادة النظر في العلاقة بينها وبين القطاع الخاص لتحديد استراتيجية لحقبة ما بعد الجائحة. هذا الأمر يستوجب إيجاد التمويل المناسب من خلال إرساء آليات وإنشاء مؤسسات في هيئة بنوك وشركات تنمية جهوية وبعث صندوق للتنمية الجهوية في الولايات المهمشة. كما يستوجب الأمر تحوير مجلة الجباية لتمكين الجهات والمناطق الفقيرة من موارد مالية مناسبة وتمكين الولايات من نسبة من عائدات مواردها الطبيعية كما ينص على ذلك دستور الجمهورية التونسية □